Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

29 Février 2012
29 فبراير 2012

ندوة حول إصلاح السلطة القضائية بالرباط

زابريس زابريس : 29 - 02 - 2012

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين، غدا الخميس وبعد غد الجمعة بالرباط، ندوة في موضوع "إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد والمعايير الدولية". وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الأربعاء، أن بحث المحاور الرئيسية لهذه الندوة، التي سيشارك فيها فاعلون معنيون بمجال العدالة، وستستعرض خلالها تجارب دولية من آفاق متعددة، سيجري من خلال ثلاث ورشات وعبر جلسات نقاش عامة ستتمحور حول "دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية في ترسيخ استقلال القضاء"، و"إصلاح النظام الأساسي للقضاة"، و"استقلال القضاء بين القانون والممارسة". وأشار المصدر Âو"النيابة العامة، أي استقلال.. ذاته إلى أن تنظيم هذا اللقاء يأتي انطلاقا من قناعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن إقرار دستور فاتح يوليوز الماضي باستقلال السلطة القضائية يستوجب، تأمينا لاستقلال العدالة ونجاعتها، مرافقة هذا التعديل الدستوري بمراجعة عميقة للتشريعات القائمة، موضحا أن هذه المراجعة من شأنها أن تضمن استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنيابة العامة، وتقوي النظام الأساسي للقضاة، وتضمن حماية قضائية حقيقية للحقوق والحريات الأساسية، وتعيد ثقة المواطنين في النظام القضائي. وأضاف أن ضمان الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية وللقضاة في ممارستهم لمهامهم يقتضي أن تكون القوانين التنظيمية الجديدة والنظام الأساسي للقضاة متطابقة مع المعايير الدولية لاستقلال السلطة القضائية وحيادها، بما فيها المعايير المتعلقة بقضاة النيابة العامة. يذكر أن هيئة الإنصاف والمصالحة كانت قد أصدرت في تقريرها الختامي جملة من التوصيات بخصوص "تأهيل العدالة وتقوية استقلاليتها"، وأن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (المجلس الوطني حاليا)، رفع خلال سنة 2009 في إطار اضطلاعه بمتابعة تنفيذ توصيات الهيئة، مذكرة إلى جلالة الملك في موضوع تأهيل العدالة وتقوية استقلال القضاء. و همت المذكرة العديد من التوصيات ذات الصلة، على الخصوص، بتقوية ضمانات استقلالية القضاء من الجانب الدستوري وتنظيم المجلس الأعلى للقضاء ومراجعة القوانين (النظام الأساسي للقضاة والتنظيم القضائي للمملكة والمرسوم المنظم لاختصاصات وزارة العدل) والسياسة الحكومية في مجال العدل و السياسة الجنائية والتكوين وإعادة التكوين والإمكانات المادية والبشرية ومدونة للسلوك ومساهمة المجتمع المدني والإعلام.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

ندوة حول إصلاح السلطة القضائية بالرباط

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين، غدا الخميس وبعد غد الجمعة بالرباط، ندوة في موضوع "إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد والمعايير الدولية ."وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الأربعاء، أن بحث المحاور الرئيسية لهذه الندوة، التي سيشارك فيها فاعلون معنيون بمجال العدالة، وستستعرض خلالها تجارب دولية من آفاق متعددة، سيجري من خلال ثلاث ورشات وعبر جلسات نقاش عامة ستتمحور حول "دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية في ترسيخ استقلال القضاء"، و"إصلاح النظام الأساسي للقضاة"، و"النيابة العامة، أي استقلال "¿Â..و"استقلال القضاء بين القانون والممارسة ."وأشار المصدر ذاته إلى أن تنظيم هذا اللقاء يأتي انطلاقا من قناعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن إقرار دستور فاتح يوليوز الماضي باستقلال السلطة القضائية يستوجب، تأمينا لاستقلال العدالة ونجاعتها، مرافقة هذا التعديل الدستوري بمراجعة عميقة للتشريعات القائمة، موضحا أن هذه المراجعة من شأنها أن تضمن استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنيابة العامة، وتقوي النظام الأساسي للقضاة، وتضمن حماية قضائية حقيقية للحقوق والحريات الأساسية، وتعيد ثقة المواطنين في النظام القضائي .وأضاف أن ضمان الاستقلال الفعلي للسطلة القضائية وللقضاة في ممارستهم لمهامهم يقتضي أن تكون القوانين التنظيمية الجديدة والنظام الأساسي للقضاة متطابقة مع المعايير الدولية لاستقلال السلطة القضائية وحيادها، بما فيها المعايير المتعلقة بقضاة النيابة العامة .يذكر أن هيئة الإنصاف والمصالحة كانت قد أصدرت في تقريرها الختامي جملة من التوصيات بخصوص "تأهيل العدالة وتقوية استقلاليتها"، وأن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (المجلس الوطني حاليا)، رفع خلال سنة 2009 في إطار اضطلاعه بمتابعة تنفيذ توصيات الهيئة، مذكرة إلى جلالة الملك في موضوع تأهيل العدالة وتقوية استقلال القضاء .و همت المذكرة العديد من التوصيات ذات الصلة، على الخصوص، بتقوية ضمانات استقلالية القضاء من الجانب الدستوري وتنظيم المجلس الأعلى للقضاء ومراجعة القوانين (النظام الأساسي للقضاة والتنظيم القضائي للمملكة والمرسوم المنظم لاختصاصات وزارة العدل) والسياسة الحكومية في مجال العدل و السياسة الجنائية والتكوين وإعادة التكوين والإمكانات المادية والبشرية ومدونة للسلوك ومساهمة المجتمع المدني والإعلام.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

التحدي

في يوم دراسي لبحث وضع ميثاق وطني لمكافحتها

أرباح المنشطات تفوق 10 مرات أرباح المخدرات والأسلحة

اعتبر محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، استعمال المنشطات في المجال الرياضي آفة خطيرة تهدد روح المنافسة الرياضية الشريفة، وخرقا سافرا لمبدإ المساواة، وقيم النزاهة. وأضاف الصبار في كلمة افتتاحية خلال اليوم الدراسي الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع الجمعية المغربية للتحسيس من مخاطر المنشطات في المجال الرياضي أمس الثلاثاء تحت شعار «المنشطات في المجال الرياضي من زاوية حقوق الإنسان»، أنه من غير المعقول أن يظل المجلس حبيس الفراغ القانوني في هذا المجال نظرا للجمود الذي يعرفه التصويت على قانون 08/51 في البرلمان، وبالتالي ترك المجال مفتوحا للمفسدين المخلين بالرياضة ورسالتها.

من جهته، كشف لحسن كرام، رئيس الجمعية المغربية للتحسيس من مخاطر المنشطات في المجال الرياضي، أن أرباح المنشطات تفوق 10 مرات أرباح المخدرات والأسلحة نظرا لسهولتها في التمرير لأنها تشبه الأدوية، مشددا على ضرورة محاربتها بما أنها صارت آلية لربح الأموال لمن لا ضمير له، وآفة تقوت وتغولت في الرياضة، المجال الوحيد الذي باستطاعته أن يجمع ثلاثة ملايير من البشر في الألعاب الأولمبية مثلا.

يذكر أن الهيأة العلمية المكلفة بالافتاء قد أصدرت بتاريخ 6 يوليوز 2009 فتوى تحرم فيها التعاطي للمنشطات الرياضية؛ جوابا على سؤال الجمعية التي يرأسها لحسن كرم.

سناء كريم

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

يوم دراسي عن "المنشطات في المجال الرياضي"

الرباط - محمد بن الطيب
الثلاثاء 28 فبراير 2012 - 13:46

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع الجمعية المغربية للتحسيس من مخاطر المنشطات في المجال الرياضي يوما دراسيا تحت شعار "المنشطات في المجال الرياضي من زاوية حقوق الإنسان" اليوم الثلاثاء 28 فبراير 2012 بالرباط.

وتهدف هذه الندوة وفقا للقائمين عليها إلى المساهمة في بناء منظومة مكافحة المنشطات داخل المجتمع المغربي من زاوية حقوق الإنسان.

ويتضمن برنامج هذا اللقاء، الذي يشهد حضور نحو 70 مشاركا يمثلون مختلف الفاعلين الوطنيين الحكوميين والجمعويين المعنيين بقضية المنشطات في المجال الرياضي، محاور أساسية تهم التعريف بالمنشطات وأشكالها وتأثيرها على مجال الاقتصاد وصداها في الإعلام بالمغرب.

كما يشكل اللقاء فرصة لمناقشة الإطار القانوني العام وتقديم "التقرير التلخيصي حول المخطط الإستراتيجي 2007-2012" للجمعية المغربية للتحسيس من مخاطر المنشطات في المجال الرياضي مع رؤية تحليلية لواقع المنشطات بالمغرب.

وينتظر من هذا اللقاء الدراسي الخروج بتقرير عام سيشكل أرضية أولية للمساهمة في خلق ميثاق وطني يكون الأول من نوعه في العالم العربي.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

تناول المنشطات مس بالحق في الصحة والاختلاف والمساواة

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد الصبار، اليوم الثلاثاء بالرباط ،أن تناول المنشطات يمس بالحق في الصحة وفي الاختلاف ويعتبر خرقا لمبدأ المساواة.

وأضاف السيد صبار في افتتاح يوم دراسي منظم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع الجمعية المغربية للتحسيس بمخاطر المنشطات في الرياضة، حول موضوع المنشطات في المجال الرياضي من زاوية حقوق الإنسان"، أن المنشطات تشكل آفة خطيرة تهدد روح التنافس، والمصداقية في الرياضة، وتناقض البرنامج الحكومي الذي جعل من تخليق الحياة العامة إحدى أولوياته.

وذكر في هذا الصدد بما جاء في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول الرياضة بالصخيرات (25 أكتوبر 2008) بخصوص المنشطات والتي أكد فيها جلالة الملك محمد السادس أن تناول المنشطات ظاهرة غريبة عن التقاليد والثقافة المغربية.

وقال السيد الصبار إن جلالة الملك محمد السادس كان قد أعطى تعليماته السامية لإحداث مختبر لمكافحة المنشطات، مشيرا إلى أنه بعد هذه الرسالة صادق المغرب على الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في الرياضة التي اقرها المؤتمر العام يوم 19 أكتوبر 2005 بباريس والمدونة العالمية لمكافحة (لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو المنشطات.

ولاحظ الصبار "غياب قانون ينظم ويراقب ويزجر حالات تناول المنشطات، على الرغم من مصادقة مجلس الوزراء على مشروع القانون رقم 08/51 المتعلق بهذه المسالة، في وقت دخلت فيه الرياضة في المغرب الاحتراف.

وأضاف الصبار أن هذا اللقاء يهدف إلى المساهمة في تسليط الأضواء على السبل الكفيلة بمكافحة بشكل فعال تناول المنشطات وإرساء نظام لمكافحة هذه الظاهرة.

ومن جهته قال رئيس الجمعية المغربية للتحسيس من مخاطر المنشطات في المجال الرياضي، السيد لحسن كرم، إن الرياضة تحولت إلى رافعة للتنمية البشرية وعاملا للاستقرار والسلام ومكافحة الاقصاء.

واعتبر أن وضعية المنشطات في المغرب تثير القلق، محذرا في الوقت نفسه من تجارة الأدوية النباتية التي أضحت سلاحا بين أيدي بعض العصابات" التي تجني من وراء هذه التجارة أرباحا تصل عشر أضعاف أرباح تهريب المخدرات .

يذكر أن شغال هذا اللقاء تمركزت حول عدة محاور أساسية تهم التعريف بالمنشطات وأشكالها وتأثيرها على الاقتصاد وصداها في وسائل الإعلام المغربي

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

بيان اليوم

الإصلاح الدستوري وحقوق الإنسان بالمغرب محور لقاء ببرشلونة

تستضيف جامعة البولتكنيك الكطلانية (برشلونة، شمال شرق اسبانيا)، يوم خامس مارس المقبل، لقاء مناقشة حول «الإصلاح الدستوري وحقوق الإنسان بالمغرب»، بمشاركة عدد من المسؤولين ورجال القانون المغاربة والإسبان.

وسيعرف هذا اللقاء المنظم بمبادرة من جمعية «وفاء» التي يوجد مقرها ببرشلونة، بتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الإسبانية وبلدية برشلونة، تنظيم مائدتين مستديرتين ستناقشان موضوعي «الإصلاح الدستوري: نحو دور ريادي للمواطنين» و«المغرب وحقوق الإنسان: 12 سنة من حكم الملك محمد السادس».

وسيشارك في هذا اللقاء، عن الجانب المغربي، المحجوب الهيبة الندوب الوزاري لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأمينة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، فضلا عن نادية البرنوصي أستاذة القانون الدستوري بالمدرسة الوطنية للإدارة، وعبد اللطيف الأشهب الرئيس السابق لمجلس مقاطعة طنجة- المدينة.

ومن بين المشاركين الإسبان في هذا اللقاء، يوجد على الخصوص فرناندو أوليفان الأمين العام للمنتدى الاسباني- المغربي لرجال القانون، ومانويل تيرول أستاذ القانون الدستوري بجامعة بابلو دي أولافيد بإشبيلية، ورافاييل إسبارزا ماشين أستاذ علم الاجتماع بجامعة لاس بالماس بكناريا الكبرى.

وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء بحضور عدد من الشخصيات الاسبانية والكطلانية، منها على الخصوص مديرة مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة الشؤون الخارجية الإسبانية السيدة كريستينا فرايل خيمينس مونانا، ومدير الوكالة الكطلانية للتعاون من أجل التنمية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

AL BAYANE

Université polytechnique de Catalogne

La réforme constitutionnelle au Maroc au centre d'un débat

L'Université polytechnique de Catalogne (UPC, Barcelone/nord-est de l'Espagne) abritera le 5 mars prochain une rencontre-débat sur "La réforme constitutionnelle et les droits de l'Homme au Maroc" avec la participation de plusieurs responsables et éminents constitutionnalistes et juristes marocains et espagnols.

Organisée à l'initiative de l'Association "Wafae", basée à Barcelone, avec la collaboration notamment du ministère espagnol des Affaires étrangères et la municipalité de la capitale catalane, cette rencontre-débat sera marquée par la tenue de deux tables rondes ayant chacune pour thème "La réforme constitutionnelle: vers un rôle d'avant-garde des citoyens" et "Le Maroc et les droits de l'Homme: douze ans de règne du Roi Mohammed VI". Prendront part à cette rencontre-débat, du coté marocain, Mahjoub El Haiba, délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et Amina Bouayach, présidente de l'Organisation marocaine des droits de l'Homme (OMDH), ainsi que Nadia Bernoussi, professeur de droit constitutionnel à l'Ecole nationale d'administration et Abdellatif Achhab, ancien président du Conseil de l'arrondissement de Tanger-Médina. Parmi les participants espagnols, figurent notamment Fernando Olivan, secrétaire général du Forum hispano-marocain des juristes, Manuel Terol, professeur de droit constitutionnel à l'Université Pablo de Olavide de Séville et Rafael Esparza Machin, professeur de sociologie à l'Université de Las Palmas de Grande Canarie. La séance d'ouverture de cette rencontre se déroulera en présence de plusieurs personnalités espagnoles et catalanes, notamment la directrice de l'Office des droits de l'Homme relevant du ministère espagnol des Affaires étrangères, Cristina Fraile Gimenez Munana et le directeur de l'Agence catalane de coopération au développement (ACCD).

Revue de Presse du Conseil National des droits de

رسالة الأمة

الإصلاح الدستوري وحقوق الإنسان بالمغرب محور لقاء مناقشة الأسبوع المقبل ببرشلونة

تستضيف جامعة البولتكنيك الكطلانية (برشلونة شمال شرق اسبانيا) يوم خامس مارس المقبل لقاء مناقشة حول «الإصلاح الدستوري وحقوق الإنسان بالمغرب» بمشاركة عدد من المسؤولين ورجال القانون المغاربة والاسبان.

وسيعرف هذا اللقاء المنظم بمبادرة من جمعية «وفاء» التي يوجد مقرها ببرشلونة بتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الإسبانية وبلدية برشلونة تنظيم مائدتين مستديرتين ستناقشان موضوعي «الإصلاح الدستوري: نحو دور ريادي للمواطنين» و«المغرب وحقوق الإنسان: 12 سنة من حكم الملك محمد السادس».

وسيشارك في هذا اللقاء عن الجانب المغربي ان المحجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الإنسان ومحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان و أمينة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان فضلا عن نادية البرنوصي أستاذة القانون الدستوري بالمدرسة الوطنية للإدارة و عبد اللطيف الأشهب الرئيس السابق لمجلس مقاطعة طنجة-المدينة. ومن بين المشاركين الإسبان في هذا اللقاء يوجد على الخصوص فرناندو أوليفان الأمين العام للمنتدى الاسباني- المغربي لرجال القانون ومانويل تيرول أستاذ القانون الدستوري بجامعة بابلو دي أولافيد بإشبيلية ورافاييل إسبارزا ماشين أستاذ علم الاجتماع بجامعة لاس بالماس بكناريا الكبرى.

وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء بحضور عدد من الشخصيات الاسبانية والكطلانية منها على الخصوص مديرة مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة الشؤون الخارجية الإسبانية كريستينا فرايل خيمينس مونانا ومدير الوكالة الكطلانية للتعاون من أجل التنمية.

Revue de

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الإصلاح الدستوري في المغرب محور ندوة بكطالونيا

تستضيف جامعة البولتكنيك الكطلانية (برشلونة، شمال شرق اسبانيا)، يوم خامس مارس المقبل، لقاء مناقشة حول "الإصلاح الدستوري وحقوق الإنسان بالمغرب"، بمشاركة عدد من المسؤولين ورجال القانون المغاربة والإسبان، وسيعرف هذا اللقاء، المنظم بمبادرة من جمعية "وفاء" التي يوجد مقرها ببرشلونة، بتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الإسبانية وبلدية برشلونة، تنظيم مائدتين مستديرتين ستناقشان موضوعي "الإصلاح الدستوري نحو دور ريادي للمواطنين و المغرب وحقوق الإنسان: 12 سنة من حكم الملك محمد السادس" وسيشارك في هذا اللقاء، عن الجانب المغربي، المحجوب الهيبة المندوب-الوزاري لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأمينة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، فضلا عن نادية البرنوصي أستاذة القانون الدستوري بالمدرسة الوطنية للإدارة، وعبد اللطيف الأشهب الرئيس السابق لمجلس مقاطعة طنجة – المدينة.

ومن بين المشاركين الإسبان في هذا اللقاء، يوجد على الخصوص فرناندو أوليفان الأمين العام للمنتدى الاسباني- المغربي لرجال القانون، وماتويل تيرول أستاذ القانون الدستوري بجامعة بابلو دي أولافيد بإشبيلية، ورافاييل إسبارزا ماشين أستاذ علم الاجتماع بجامعة لاس بالماس بكناريا الكبرى.

وستتميز الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء بحضور عدد من الشخصيات الإسبانية والكطلانية، منها على الخصوص مديرة مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة الشؤون الخارجية الإسبانية كريستينا فرايل خيمينس مونانا، ومدير الوكالة الكطلانية للتعاون من أجل التنمية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

AL BAYANE

M. Ramid à la 19e session du Conseil des Droits de l'Homme à Genève

Signature du 3ème Protocole facultatif à la Convention des droits de l'Enfant

Le Maroc participe aux travaux de la 19e session du Conseil des Droits de l'Homme qui se tiennent du 27 février au 23 mars et qui ont débuté lundi, à Genève.

Le Royaume est représenté aux réunions de haut niveau de cette session, par une importante délégation conduite par le ministre de la justice et des libertés, M. Mustapha Ramid, qui est accompagné du directeur de son cabinet, son conseiller aux libertés et droits de l'Homme, le Directeur de la réglementation et des libertés publiques du ministère de l'Intérieur ainsi que le secrétaire général de la Direction ministérielle des doits de l'Homme.

Lors de cet événement d'envergure internationale, le ministre prononcera une allocution au nom du Royaume du Maroc, dans laquelle il passera en revue les différents efforts et initiatives nationales pour le renforcement des libertés et droits de l'Homme au niveau constitutionnel et au niveau des institutions, législations, pratiques et plans d'actions en la matière, indique un communiqué du ministère de la Justice et des Libertés.

Au cours d'une cérémonie qui sera organisée mardi par les Nations-Unies, le ministre procédera à la signature du 3ème Protocole facultatif à la Convention des droits de l'Enfant relative à la procédure de présentation de communications, ajoute la même source.

M. Ramid aura des entretiens et des réunions bilatérales avec plusieurs présidents de délégations et d'organisations internationales participantes aux travaux parallèles organisés en marge des séances de haut niveau qui prendront fin, le 1er mars.

Lors de cette19e session, les différents comités débattront de thématiques relatives aux droits de l'Homme en général, mais particulièrement à celles se rapportant aux libertés d'opinion, d'expression et de conscience, les droits des personnes en situation de handicap, droits de l'enfant et de la femme, les droits des militants pour les droits des hommes, droits des minorités, le droit alimentaire, au logement et au développement, les efforts de lutte conte la torture, contre la disparition forcée, les détentions arbitraires, la discrimination raciale et le sida.

Les séances techniques de cette 19ème session des Droits de l'Homme se poursuivront jusqu'au 23 mars prochain, en présence de représentants des départements gouvernementaux concernés par les droits de l'homme, du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), le Conseil royal consultatif pour les affaires sahariennes (CORCAS), l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM) et autres représentants d'organisations de la société civile Âœuvrant dans le domaine des droits de l'Homme.

Le Conseil des droits de l'homme est un organe intergouvernemental du système des Nations-Unies, composé de 47 Etats qui ont la responsabilité de renforcer la promotion et la protection des droits de l'homme autour du globe. Le Conseil a été créé par l'Assemblée générale de l'ONU, le 15 mars 2006, avec le but principal d'aborder des situations de violations de droits de l'homme et d'émettre des recommandations à leur encontre.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

عائلة الشهيد زروال تتهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالكذب وتطالب بكشف كل الحقيقة

أعلنت «لجنة كل الحقيقة» في ملف الشهيد عبد اللطيف زروال، تنديدها بما أسمته التغليط الذي مارسه المجلس الوطني لحقوق الانسان تجاه المطالب المشروعة للعائلة، من خلال نشره لمعلومات كاذبة.

وكانت اللجنة تلقت في 21 فبراير الجاري باستغراب، رفض محكمة الاستئناف بالرباط والقاضي برفض شكاية العائلة بعدما كان تم نقض هذا القرار من طرف المجلس الاعلى في وقت سابق. كما كانت العائلة قد احتجت لدى المجلس الوطني بداية الشهر لإدراج أسماء من عائلة زروال ضمن قائمة المستفيدين من عملية جبر الضرر الفردي. وحسب بيان العائلة فقد اعتذر المسؤولون، معتبرين ذلك خطأ تقنيا ليتم نشر نفس التقرير على هامش معرض الكتاب الأخير. وشدد بيان عائلة زروال على غياب الإرادة السياسية لدى الدولة المغربية من أجل إجلاء الحقيقة في هذا الملف، كما في ملفات أخرى ضمنها ملف الشهيد المهدي بنبركة. وجددت العائلة من خلال ذات البيان تصميمها على مواصلة النضال مع باقي الفعاليات من أجل معرفة الحقيقة، وطالبت كل القوى بمساعدتها من أجل الضغط على الدولة لإجلاء الحقيقة الكاملة.

محمد الطالبي

Revue de Presse

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

أسرى الوحدة الترابية يتهمون بنكيران بتجاهل قضيتهم

اعتقلوا شبابا وعادوا إلى الوطن شيوخا وعجزة بدون مأوى وأقارب

اتهم أسرى الوحدة الترابية العائدون من مخيمات لحمادة **بتيندوف**، رئيس الحكومة عبد الاله بنكيران بتجاهل **قضيتهم** وملفهم المطلبي وأوضاعهم **الاجتماعية المأساوية** التي يعيشونها، و سبق أن وقعوا **محضرا بعد اجتماع** دام يومين بحضور كل من محمد **ركراكة** العامل الملحق بولاية الرباط سلا زمور زعير، **وإدريس** اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثلين عن مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين، العقيد نادية رمدي، والرائد جمال كفاني، ومدير قسم السكن الاجتماعي بوزارة الإسكان وممثل عن مؤسسة العمران و10 ممثلين لأسرى الوحدة الترابية العائدون من مخيمات لحمادة بتيندوف.

تم فك الاعتصام الذي بلغ يوما 67 أمام مبنى البرلمان ليل نهار بعد توقيع هذا المحضر وتدوين مطالب هذه الفئة، فيما تم الاتفاق بين الطرفين **بالنسبة لوزارة** الإسكان التي تعهدت بتحقيق مطالبهم في أقرب وقت حسب الجهات التي ينتمون إليها، **وبالنسبة** للاستفادة من المأذونيات، جاء في محضر الاجتماع أن المصالح المركزية ستقوم بالبت فيها على مراحل.

وتعهدت المؤسسة العسكرية في شخص مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين بدراسة المطالب التي تقدمت بها فئة أسرى الوحدة الترابية بمخيمات لحمادة بتيندوف.

من جانبه، تعهد المعتصمون بفك الاعتصام وإنهاء ليالي المبين في العراء بحدائق الرباط، وتعهدت اللجنة بتعيين لجنة مكونة من الإدارات المعنية ولجنة المعتصمين بعد ثلاث أشهر ابتداء من شهر يوليوز 2011.

وجاء في رسالة وجهها أسرى الوحدة الترابية العائدون من مخيمات لحمادة بتندوف إلى رئيس الحكومة عبد الاله بنكيران ، أنهم تعرضوا لأنواع شتى من التعذيب والتنكيل والاغتصاب والتجويع بمعتقلات تيندوف والجزائر، منهم من بلغت مدة اعتقاله ثلث قرن من الزمن دفاعا وحماية ال على الوحدة الترابية، وطالبوا، من خلال هذه الرسالة برد الاعتبار لهذه الفئة وتمكينها من مصدر قوت يومي.

اعتقلوا شبابا يافعين وعادوا شيوخا وعجزة تنخر أجسادهم الأمراض وآثار التعذيب الغائرة على أجسادهم بدون مأوى أو عائلات وبدون قوت يومي، فيما أدارت الحكومة السابقة والحالية ظهرها لهم، وقضوا 67 يوما من النوم بالحدائق بالرباط.

■ **لكبير بن لكريم**

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

حقوقيون ينتقدون رفض الاستماع إلى متهمين في اختطاف زروال

المساء

انتقدت لجنة «كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد اللطيف زروال» رفض التحقيق في اتهام مسؤولين أمنيين سابقين في اختطاف وتعذيب زروال. وأوضح مصدر من اللجنة أن الأمر يتعلق بكل من قدور اليوسفي وبوبكر حسوني.

كما نددت اللجنة في بيان لها، تلقت «المساء» نسخة منه، بما وصفته أسلوب التغليط الذي مارسه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضيفة أنه خلال لقائها مع مسؤولين في المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 2 فبراير الجاري حول نتائج متابعة المجلس لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يخص ملف الشهيد عبد اللطيف زروال، عبرت عائلته عن احتجاجها على إدراج أسماء أفراد منها ضمن المستفيدين في الملحق الثاني الخاص بجبر الضرر الفردي لتقرير المجلس حول متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأضافت اللجنة أن المسؤولين عن المجلس عبروا خلال اللقاء ذاته عن اعتذارهم عن ذلك، معتبرين الأمر خطأ تقنيا، ووعدوا بالعمل على تداركه، فإذا بالعائلة تفاجأ بعرض التقرير ونشره كما هو من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن فعاليات معرض الكتاب 2012 الأخير بالدار البيضاء.

وعبرت اللجنة عن تنديدها بما اعتبرته تغليطا مارسه المجلس الوطني لحقوق الإنسان تجاه المطالب المشروعة لعائلة عبد اللطيف زروال ضمن ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من خلال نشره معلومات كاذبة، مؤكدة على غياب الإرادة السياسية لدى الدولة بشأن إجلاء الحقيقة في ملف زروال كما باقي الملفات الأخرى، وفي مقدمتها ملف المهدي بنبركة.

وطالبت اللجنة بالكشف عن كل الحقيقة حول ظروف وملابسات اختطاف وتعذيب وقتل عبد اللطيف زروال، وتسليم رفاته إلى عائلته بعد إجراء التحليلات العلمية اللازمة، مؤكدة تصميمها على مواصلة نضالها حتى مساءلة كل المسؤولين عن الاختطاف والتعذيب والقتل ومعاقبتهم على ما اقترفوه من جرائم.

ودعت اللجنة جميع القوى المدافعة عن حقوق الإنسان إلى مساندتها في نضالها من خلال الضغط لإجلاء الحقيقة الكاملة في قضية عبد اللطيف زروال المفتوحة منذ سنة 1974.

يذكر أن محكمة الاستئناف بالرباط أعلنت يوم 21 فبراير 2012 بعد سلسلة من التأجيلات تأييدها لقرار رفض شكاية العائلة، رغم نقض هذا القرار من طرف المجلس الأعلى.

Revue de Presse du Conseil National

حصار أمني لوقفة إحتجاجية لعمال ومتفاعدي شركة فوس بوكراع بالعيون

الصحراء الآن:لغظف مولاي/العيون

نظم اليوم الثلاثاء، عمال ومتفاعدي شركة فوس بوكراع وقفة احتجاجية أمام ما المجلس الوطني لحقوق الانسان الى جانب باقي الشرائح المنضوية تحت تنسيقية اكديم ايزيك الشاملة لكافة الفئات الصحراوية المهمشة من الساعة 5 مساءا الى الساعة 6 مساءا وعرفت هذه الوقفة حصارا امنيا وبوليسيا مشددا.
و في الصدد نفسه توصلت "الصحراء الأن: ببيان صادر عن الكونفدرالية النقابية للعمال الصحراويين، هذا نصه كما توصلنا به:

العيون في: 28 فبراير 2012
الموقوفين والمطرودين من عمال
شركة فوسبوكراع الصحراويين

34بيان للرأي العام رقم

بسم الله الرحمن الرحيم:
(وجعلنا من بين أيديهم سدا, ومن خلفهم سدا , فأغشيناهم فهم لايبصرون)
صدق الله العظيم,

شكل ملف عمال ومتقاعدي شركة فوس بوكراع, وباقي الملفات الأخرى المنضوية تحت لواء إحدى القضايا الشائكة التي تم ,تنسيقية اكديم ايزيك , ذات الابعاد السياسية الاقتصادية و الاجتماعية السكوت عنها لمدة طويلة, والتي أضحت اليوم تهدد الاستقرار وتنبأ بتطورات خطيرة, قد تصبح مفتوحة على كل الاحتمالات والمضاعفات, خصوصا إذا ما استغلت من طرف العقليات المريضة ,التي لازالت تحن لعهد القمع والتجاوزات لتجعل من تجاهل هذه الملفات القابلة للانشغال, حجة للتملص من كل هذه الحقوق و المكتسبات للفئات الصحراوية المهمشة .

في هذا السياق بالتحديد يخوض عمال ومتقاعدي شركة فوس بوكراع وباقي الفئات الصحراوية المنضوية تحت لواء تنسيقية أكديم ايزيك, معاركهم النضالية المستمرة ضد الاستغلال المهين و القمع الوحشي والأوضاع المزرية المترتبة عن المسؤوليات المزدوجة ,سواء من قبل اسبانيا التي تخلت بشكل غير مسؤول ,عن إدارة الإقليم, أو من خلال الإدارة المغربية الحالية التي زادت من معانات الصحراويين لأزيد من ثلاثة عقود ,
بالتزامن مع حدة الحركات الاحتجاجية الراهنة, التي تشهدها مدينة العيون وباقي المناطق الصحراوية (بوجدور, كليميم طانطان,الأخرى (امحاميد الغزلان , أسا , الزاك ,السمارة ,الداخلة) .

وفي ظل الحراك الاحتجاجي ,و الوضع الإقليمي والدولي الراهن يزداد حجم التفاعل الدولي الداعم للعمال الصحراويين بفوس بوكراع, وباقي الفئات الصحراوية المهشمة الأخرى تعبيرا عن تضامننا ومؤازرتنا المطلقة لحقوقنا العادلة والمشروعة ,

إن الانتقال بالفعل النضالي التي تقوده تنسيقية أكديم ايزيك إلى مستوى النجاح لن يكون إلا ثمرة مسلسل نضالي طويل النفس, ومتعدد الأشكال والواجهات, نضال يؤسس على درجة كبيرة من النضج

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

والوعي السياسي الحقيقي لهذه الحقوق يخوضه ميدانيا العمال والمتقاعدين الصحراويين, بتوجيه وتأطير محكم ومنظم, يساهم بشكل كبير في فضح وتعرية لوبيات الفساد ,وتعرية الحقائق وكشف المستور أمام ,الرأي العام المحلي والدولي, ومحاربة كل أشكال النهب واستنزاف خيرات المنطقة الطبيعية والمعدنية والقدرة ,وكل تقدم ملموس في هذا الاتجاه, رهين بتوحيد الصفوف وبتعبئة شاملة للقواعد والانصار وإقناعها بضرورة الخروج للتعبير من ,على التواصل بشكل مكثف مع جميع الفئات الصحراوية المهمشة حالة اليأس والانتظارية التي طال أمدها, لأجل المشاركة الفعالة بما ينسجم مع طبيعة المرحلة ونصرة الحق ,والقوى المدافعة عنها وعن مصالحها الإستراتيجية

وانطلاقا من قناعتنا الراسخة بأن وضعية الجمود الراهنة حول هذه الملفات ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية, أصبحت غير مقبولة تماما مما يحتم على القوى المسؤولة في الإدارة المغربية, , التحرك وبعجل لتجنب مخاطر الوضعية الراهنة

: ومن هنا ,نعلن للرأي المحلي والدولي ما يلي
. مطالبتنا بضرورة الإطلاق الفوري واللامشروط لمعتقلي أحداث أكديم ايزيك -
. تشبثنا بحقوقنا المشروعة المغتصبة والغير قابلة للتقادم -
نحمل الدولة المغربية المسؤولية الكاملة عن الأوضاع المزرية في المنطقة ونطالبها بضرورة التعامل - .بشكل ايجابي مع هذه التطورات , وما يمكن أن تؤول إليه
مطالبتنا اسبانيا بتحمل مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية حول ما ألت إليه الأوضاع في المنطقة كما تحث - .حكومتها برئاسة السيد مريانو راخوي بضرورة التجاوب المسؤول مع حقوقنا الشرعية اتجاههم
. شجبنا للعنف المتزايد التي أقدمت عليه الشرطة المغربية في حق أعضاء تنسيقية اكديم ايزيك -
.تضامننا الكبير واللامشروط مع نضالات جماهيرنا في جميع المناطق الصحراوية الأخرى -
. تثميننا للدعم الدولي المتواصل الذي يحظى به ملف عمال ومتقاعدي شركة فوس بوكراع الصحراويين -

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

سين و جيم : وداد ملحاف : الملك لم يحترم الدستور عند تعيينه لسفراء دون استشارة رئيس الحكومة

19:34:24 28/2/2012

بلافران في سين و جيم إستضافة وداد الملحاف إحدى الوجوه التي برزة خلال الحراك الشعبي اللي قادتو حركة 20 فبراير بالمغرب. نعم هي وداد الفتاة التي تعرضت لتهديدات من طرف مجهولين عبر عاتفهاها في عز الحراك، وداد التي تعرضت لمضايقات الإسلاميين ، وداد التي واجه الأمن ورودها بالعنف :هي وداد الملحاف طالبة صحفية بالسنة الرابعة فالمعهد العالي للإعلام والإتصال بمدينة الرباط .. مسارها النضالي بدأ في مرحلة طفولتها بإنتمائي لجمعية سنابل سبو بمدينة القنيطرة ومن بعد فاش وصلات للمرحلة الجامعية وبعد استقرارها في مدينة الرباط من أجل الدراسة كانت تشارك في العديد من الأنشطة التي كانت تنظمها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ... وعدة جمعيات أخرى ذات طابع حقوقي. في هاد الحوار طرحنا عدة أسئلة على وداد الملحاف خاصة اللي متعلقا بالمجال الحقوقي و إليكم الحوار

أو سؤال ديالنا و بما أنه من بين نشاطاتك المجل الحقوقي واش المغرب بلد يحترم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان؟؟؟

لم يتم إحترام حتى القوانين الداخلية للبلاد بالأحرى المواثيق الدولية... رغم اختلافي الكبير مع الدستور اللي الذي أعتبره يكرس الإستبداد فإننا نجد أن أعلى سلطة في البلاد ألا وهي الملك لم يحترم مقتضياته من خلال قيامه بتعيينات لسفراء والمدير العام للمتحف الوطني خلال فترة تشكيل الحكومة دون استشارة رئيس الحكومة...إذن هذا يبين على أن حتى هذا الدستور الملغم أصلا بما يسمى ب "الثوابت" لم يتم احترامه رغم أنه نص في ديباجته على احترام المواثيق الدولية لكنه وضع لغم المقدسات التي لا يجب تجاوزها..... من هنا نجد أن أسمى وثيقة التي يتعاقد عليها الحاكم والشعب لا تحترم هذه المواثيق تحت ذريعة "المقدس."

بالنسبة للحقوق الفردية ، والحريات الشخصية ، فين واصلين فالمغرب ؟؟

بالنسبة للحقوق الفردية والجماعية كاين واحد النوع من السكيزوفرينيا داخل المجتمع ناتج على ازدواجية الخطاب عند السلطات من جهة السلطات كتروج للدول الغربية والديمقراطية على أننا دولة كل ممارساتها تحترم هذه الحقوق ومن جهة أخرى كنلقاوها أحيانا كتقوم بالتضييق على الحريات بدعوى الدفاع على الهوية المغربية أو تهديد أمن البلاد والمشكل فاش كنجبدو هاد الموضوع ديال الحريات كلشي كيربط الموضوع بممارسات منافية للدين لكن قليل اللي كيفهم بأنه الحريات الفردية والجماعية تحمي ممارسة الشعائر الدينية بكل حرية ودون تضييق .. إضافة إلى الحقوق الأخرى .
وفالمغرب اللي معرقلهم هو الاستبداد وعدم وجود خطاب واضح يستطيع من خلاله المواطن أن يعرف حقوقه من واجباته... إذن المعركة الحالية يجب أن تكون موجهة نحو التكريس الحقيقي لأسس الديمقراطية المبنية على قيم ذات طابع كوني.

فنظركم وداد، واش المجلس الوطني لحقوق الإنسان كيقوم بالدور الحقوقي المعهود ليه ؟

المجلس الوطني لحقوق الإنسان بين من نهار تدار أنه ضعيف جدا في المعادلة الحقوقية في المغرب ... كاينين بزاف ديال معتقلي الرأي وجزء كبير منهم ناشط في الحركة وداخلين حاليا في إضراب مفتوح عن الطعام وحالتهم الصحية متدهورة جدا ولكن هاد المجلس ما كنسمعو منو حتى موقف أو شنو كيديرو من أجل الإفراج عنهم وبلا ما نتكلموا على الصحفي" رشيد نيني" اللي حتى هو معتقل من أجل الآراء ديالو...هذا غير جزء بسيط عجز فيه المجلس أنه يعطي إجابات حقيقية وما خفي كان أعظم.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'homme

شنو هو التقييم اللي ممكن تعطيوه لهيئة الإنصاف والمصالحة؟؟

كاين اللي اعتبرها مبادرة إيجابية وبدا كيصفق ليها من النهار الأول لكن الإنصاف الحقيقي هو محاكمة الجلادين ومرتكبي جرائم حقوق الإنسان اللي مازالين شادين مناصب سامية داخل الدولة... واللي مازال مكملين فالطغيان ديالهم ... لكن لا حياة لمن تنادي.

كا ناشطة في حركة 20 فبراير و من بعد سنة من الخروج للشارع أش وصلات ليه الحركة؟؟؟

ما غاديش نكون متفائلة ونقول ليك راه احنا حققنا إنجازات، لست فرحة ولا محتفلة بمرور سنة على انطلاق مسيرة شعب تمت السخرية منه بالالتفاف على مطالبه من طرف نظام لا يتقن سوى لغة القمع بكافة الوسائل... خصوصا كاينين بزاف ديال الشهداء والمعتقلين ضحوا بكل شيء في سبيل هذا الوطن... الحركة بسلميتها وبساطتها زعزعات النظام وهاد النظام اللي مازال ما فهموش هو أنه الشعب المقهور المهمش نهار ينوض يهدر آش جاب ما سكتو... والحاجة الإجابية اللي ممكن تكون حققاتها الحركة هو تحطيم جدار الخوف وتفنيد أطروحة أن الشباب عازف عن السياسة.

شنو هي الرسالة اللي تبغي توصليها لكل من يبحث عن الحرية والكرامة والعدالة الإجتماعية؟؟

هو ما نبقاوش نخافو ونسكتو اللي ما هدرناش على حقنا ما كاينش اللي غادي يهدر عليه فبلاصتنا

شكرا وداد على هاد الحوار

هانية ..مرحبا

حاورها: وليد نصر

Revue de Presse du Conseil national des droits de l'Homme

bladinews.net

نادي قضاة المغرب» ضد وزير الداخلية أمام المحكمة الإدارية بالرباط»

الأربعاء, فبراير 29th, 2012 أخبار المغرب ,آخر الأخبار

ضد وزير «تنظر المحكمة الإدارية بالرباط، يوم الأربعاء 29 فبراير، في ملف الدعوى التي تقدم بها «نادي قضاة المغرب الداخلية، جراء المنع الذي تعرض له حوالي 300 قاض مغربي، كانوا قد أعلنوا عن اجتماعهم بمدرسة المعادن بالرباط وحجزوا مدرجاً بها، لكن يوم الاجتماع (20 غشت الماضي) تراجعت الإدارة عن «عن تأسيس «نادي قضاة المغرب منحهم المدرج، فأسسوا جمعيتهم طبقاً للدستور الجديد بالشارع العام، حيث نتج عن ذلك التأسيس انتخاب مكتب وطني يترأسه الأستاذ ياسين مخلي، ليعمل مباشرة في ما بعد على تأسيس فروع جهوية في العديد من الدوائر التابعة لنفوذ بعض محاكم الاستئناف في المغرب.

مكاتب هذه الفروع ومنخرطوها أعلنوا، في بيانات صادرة عنها، تمسكها بالحق الدستوري الذي سمح للقضاة بالحق في التأسيس والانخراط في جمعيات مهنية، وهو نفس الدستور الذي يستمر في منعهم من ممارسة العمل السياسي والانخراط فيه عكس ما هو الحال عليه في الدول الديمقراطية.

هذا الموقف- ممارسة الحق الدستوري الناص على حق جديد للقضاة- كان له صدى إيجابي لدى بعض القضاة-قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة- الذين رحبوا بالنادي وانخرطوا فيه، فيما عبر قضاة آخرون عن أسفهم لعدم استمرارية وحدة القضاة في إطار الوداية الحسنية للقضاة، معتبرين أن تشتيت القضاة لا يخدم مصلحتهم المهنية والاجتماعية بل على العكس قد يؤثر عليها.

وكانت جمعية هيئات المحامين بالمغرب قد استنكرت منع «نادي قضاة المغرب« من عقد اجتماعه التأسيسي. واعتبرت الجمعية في بيان لها «أن المنع من عقد الاجتماع المشروع لا يمكن أن يجد له أي مبرر مقنع، ويمس في الصميم بحق السادة القضاة في إنشاء جمعيات مهنية أو الانخراط فيها، والمكفول لهم دستوريا، ولا يمكن إلا أن يصنف من قبيل المنع التعسفي».

وطالب مكتب جمعية هيئات المحامين بالمغرب بالرفع الفوري لأي شكل من أشكال التضييق على القضاة في ممارسة حقهم في تأسيس جمعياتهم المهنية المستقلة بكل حرية، وبعيدا عن أية وصاية أو تبعية».

علاوة على ذلك، أعلنت حوالي 17 هيئة حقوقية، في بيان مشترك عن تضامنها مع نساء ورجال القضاء في مبادرتهم، التي أكد ذات البيان بأنها ستعزز الإطار الديمقراطي والحقوقي بالمغرب، وتساهم في وضع أسس تحقيق دولة الحق والقانون.

وهنأ البيان، القضاة والقاضيات المغاربة على هذه المبادرة الإيجابية «التي ستسهم في تفعيل الحق المشروع للقضاة في تأسيس إطار مستقل يمثلهم ويدافع عن حقوقهم المادية والمعنوية، وأساسا منها استقلال القضاء الذي هو أيضا حق للمواطنين والمواطنات ولكل المتقاضين وعنصر أساسي من عناصر المحاكمة العادلة».

وكان المكتب الوطني للنقابة الديمقراطية للعدل العضو بالفدرالية الديمقراطية للشغل قد حيى، في بلاغ أسفرت عنه دورة استثنائية يوم 21 غشت الماضي، كل القضاة الذين ساهموا في هذه المبادرة التاريخية بكل جرأة ومسؤولية.

واعتبر البلاغ المنع الذي تعرض له الجمع العام التأسيسي لنادي القضاة بالمغرب، إجراء غير دستوري، غايته بث اليأس والتشكيك في الأفق الحقوقي الرحب الذي حمله الدستور الجديد للشعب المغربي عموما وللقضاة بوجه خاص، من خلال التنصيص على حقهم في تأسيس جمعيات. وطالب المكتب الوطني للنقابة الديمقراطية للعدل، في هذا السياق، المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفتح تحقيق لتحديد المسؤوليات ومحاسبة الساعين لقتل حلم المغاربة كل المغاربة في غد أفضل.

وتعتبر هذه أول دعوى تتقدم بها جمعية من أجل احترام حق مكفول لها في الدستور الجديد.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

تنغير : رُحَّل الجنوب يطالبون بوقف الترامي على أراضي الرعي.

(ملف خاص ومُفصل)

زايد جرو / ناس هيس

يخوض رحل الجنوب الشرقي، أشكالا نضالية بتحرير شكايات وطَرْق أبواب المسؤولين بإقليم الرشيدية ، وورزازات ، وتنغير، يحملون بين أياديهم، ملفات مطلبية، علّها تجد طريقا للتسوية ، نظموا مسيرة حاشدة تفوق (200) شخص بإقليم تنغير يرتدون الجلابيب يحملون " أقرابات"بجنبهم على عادة الإنسان المغربي التقليدي، الذي لازال يحفظ الأصول ولا يُفرط في لباسه وعرضه ، وأرضه. منظرُهم ذكرني بالرجال البواسل ، الأشاوس الذين خاضوا أشكالا نضالية تاريخية في معركتي بادو وبوكافر... : رجال لا زالوا يحفظون الذي يفرضه الواجب الوطني. الوطنية فيهم عالية، يقدسون المقدسات ، وهي تسري في عروقهم ، جاءوا يوم الأربعاء 2012/02/22، للحوار مع السيد عامل الإقليم، بعد مسيرتهم وسط الشهر الحالي، هؤلاء الرُّحل يحاورون ، بملف ثقيل، له ارتباطات بالأرض، والتعليم، والصحة ، والبيئة والعُشب والدعم، لتستمر حياتهم ، وإلا هم ، معرَّضون للانقراض ، بل هم مستعدون للدفاع عن حقهم بالتنسيق مع جمعيات المجتمع، لأن حقهم مهضوم، ولن يُفرطوا فيه كما صرحوا بذلك .

في إطار الموضوع استدعاني الكاتب الإقليمي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية : السيد بدر أحمد، من أجل عقد لقاء معهم، وتقريب المشكل للمواطن والقارئ ، وإشعار المسؤولين، بهذه الفئة التي تطلب الحق في العيش والحياة، ويرفضون أن يكونوا صورة مختزلة للسائح، الذي يُعجب بحياتهم البدوية، فيلتقط لهم صورا ،وكأنهم من قُطب آخر غير هذه الحياة الحضرية .

طلبت منهم تحديد المطلب، وتحديد المشكل ، وكان الحوار مع جمعية إرحالن للتنمية والثقافة والفلاحة والمحافظة على البيئة في شخص رئيسها السيد زايد تقريوت ، وجمعية أرحال نودرار للتنمية والمحافظة على البيئة في شخص رئيسها السيد : سعيد أزكاغ بالنيابة عن جمعيات رحل المغرب :كجمعية رحالة آيت امحمد للتنمية، وغيرها بحضور، الكاتب الإقليمي للاتحاد الاشتراكي على الساعة الرابعة ونصف مساء ، من يوم الأربعاء 2012/02/22، وكان مضمون اللقاء ما يلي :

في البداية رغب الرُّحل او إرحالن في التعريف بتاريخ قضيتهم ، وبداية الاحتجاج ليكون كلامهم شرعيا، وطبيعة لغتهم إقناعية فقالوا : نحن مغاربة كباقي المواطنين، لا يجب إقصاؤنا من أي تنمية ، ولا نطلب إلا الحق، فنحن أهل وَبَر وبادية، مخلصون للوطن ومخلصون لأداء واجبنا بتوفير الأغنام للمواطنين، ونحن نساهم في التنمية ، وندافع عن حدود الوطن ، نجول في المناطق التي لا يتسطيع أحد أن يصل إليها، فيرانا الجيران، فيقولون هؤلاء مغاربة وهم في أرضهم ، فنحن رسامون للحدود نثبت الهوية حين يغيب الرسم الجغرافي ، فدورنا وطني، فلماذا لا نستفيد من حقنا في هذا الوطن: فنحن نحتج على ما يلي :

المشكل الأول :

الترامي على أراضي الرعي من لوبيات الفساد، حسب زعمهم ، بكل مناطق الرعي بإقليم الرشيدية وتنغير وورزازات، وكل مناطق الجنوب الشرقي .

المشكل االثاني :

إقصاؤنا من الاستفادة من الأعلاف من المكتبين الجهويين بإقليمي الرشيدية وورزازات.

المشكل الثالث :

الرغبة في الاستفادة من المدارس المتنقلة.

المشكل الرابع :

الرغبة في الاستفادة من التطبيب المجاني والتغطية الصحية.

ومن اجل هذه المطالب، احتجت الجمعيات السابقة الذكر نيابة عن باقي الرحل ، وهم لا يقصون أية جمعية متضامنة، مع قضيتهم فكانت الاحتجاجات على الشكل التالي :

1- تقديم شكاية للسيد عامل إقليم تنغير بتاريخ :2012/02/13 تحت عنوان : شكاية من أجل حماية قطاع الرعي ،من لوبيات الفساد المترامين على الأراضي ، ويطلبون فيها بتفعيل بنود العرف المتعارف عليه ،وإخراج حدود أراضي كل قبيلة في المنطقة إلى الوجود، كما يطالبون بتحديد أراضي الرعي، والضرب على الأيادي التي تقطع الطريق، أمام ممرات ومناطق الرعي ، وَوُجهت نُسخا من هذه الشكاية إلى السيد، مدير الديوان الملكي ،والسيد الوزير الأول ،والسيد وزير الداخلية ،والسيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والشكاية موقعة من الجمعيتين السابقتين .

2- القيام بمسيرة سلمية بتنغير احتشد فيها ما يزيد على(200) من الرُّحل بتاريخ 2012/02/15 واستقبل السيد العامل (10) أشخاص منهم وحسب تصريحهم أنهم استُقبلوا بالصدر الرحب، وتفهم السيد العامل مشكلتهم، وتم التنسيق مع إقليم الرشيدية لتحديد الاختصاص في المناطق التي أصبحت الآن تابعة لإقليم تنغير، بعد أن كانت في السابق تابعة للرشيدية، كما تم التنسيق مع

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

إقليم ورزازات لتدارس المشكل وكان موعد اللقاء ، بعمالة تنغير يوم الأربعاء : 22 /2012/02 وضم اللقاء كل الأطراف المعنية ومنها :

* المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالرشيدية وورزازات لتدارس مشكل الأعلاف وكيفية الاستفادة منها .
* مندوب الصحة لتحديد كيفية الاستفادة من التطبيب المجاني.
* ممثل عن النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، لتدارس كيفية الاستفادة من التربية والتعليم عبر مدارس متنقلة ،وكانت نتيجة اللقاء مثمرة ،حيث تفهمت الأطراف مشاكل الرحل وكانت النتائج التالية :

* في الميدان الفلاحي : وعد المكتبان الرحل بتخصيص حصيص لهم ،من الأعلاف في أقرب وقت ممكن، خاصة للجماعات المقصية ،وعددها خمس (5) في ظرف أسبوعين أو ثلاثة ، بعد أن قدم المكتبان اعتذاراتهما في هذا الإقصاء (حسب تصريحاتهم).
* مندوب الصحة : قطع الوعد على نفسه ، بتخصيص قوافل طبية للتطبيب، شريطة تحديد مكان محدد يجتمع فيه معظم الرحل لتسهيل العمل .
وبعد انتهاء اللقاء مع الرحل توجهنا ،إلى مكتب السيد العامل من أجل أخذ معلومات الطرف الآخر، فاستعصى الأمر لأنه كان متجها إلى بومالن دادس لأمر خاص وقال :
"قد تحاورنا في كل النقط وقد أخذتم المعلومات منهم ".
* ممثل ، نائب وزارة التربية الوطنية :
أكد السيد النائب في لقاء خاص معه يوم الجمعة 2012/02/24، أن النيابة الإقليمية مستعدة لدعم كل المشاريع التربوية، في إطار الممكن ،وان نيابة تنغير تفردت في مشروع المدرسة المتنقلة ، بشراكة ثلاثية بين النيابة الإقليمية ،و جمعية شمس ،وجمعية، "دينييداد "الإسبانية.

والمشاريع التي قامت بها النيابة في هذا الإطار هي :
1- قسم متنقل بمجموعة مدارس تاغصى منذ(2010) ويضم (25) تلميذا بجماعة إكنيون .
2- إضافة ثلاثة أقسام :
* الأول : بنفس المجموعة السابقة بمكان آخر فيها، ويضم(18) تلميذا.
* الثاني : بمجموعة مدارس أمجكاك، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للتنمية التي انتهت الشراكة معه سنة (2010)،والنيابة تحملت استمرار المشروع وحيدة .
* الثالث : بمجموعة مدارس سيدي علي إبورك، جماعة واكليم ويضم(38) تلميذا .

وأكد السيد النائب أن جميع تلاميذ الرحل المسجلين ،يستفيدون من برنامج تيسير، وبالإطعام المدرسي بشرط متابعة الدراسة ، وأنهم استفادوا من الحقائب ،في إطار مبادرة مليون محفظة وبرنامج محو الأمية ،وكل لوائح المستفيدين ، وعددهم، فهي رهن إشارة من يبحث عن حقيقة الأشياء ،والعمل واضح والنيابة مستعدة لاستقبال كل أصناف وسائل الإعلام، كما استقبلتها سابقا حيث وقفت على هذا النوع من المدارس ، وهي مستعدة أيضا للتنقل معها ،للوقوف على الجهد الذي تبذله النيابة والوزارة ،من أجل أبناء الرحل في إطار الوضوح ، والنيابة أيضا لها دراية واسعة ،ومستفيضة بمجال الرحل ،وهي في أمس الاستعداد ، لتقديم الخبرة وتصديرها لكل النيابات التي لها نفس الظروف، مع نيابة تنغير في إطار التشارك ، وفي إطار العناية التربوية والنفسية بأبناء الرحل .
الرُحل استبشروا خيرا ،بهذا اللقاء مع كل الأطراف ، وصدقوا وعود المسؤولين، وهم ينتظرون تنفيذ الوعود، لكن المشكل الأساس ،الذي لازال عالقا هو: تحديد أراضي الرعي وزجر المترامين على هذه الأراضي، دون سند قانوني حسب شكاياتهم ،التي تتضمن أشخاصا محددين ويؤكدون أنهم مصرون، على مطالبهم ،وهم مستعدون لأشكال نضالية أخرى، بالتنسيق مع جمعيات رُحّل الوطن و رُحّل العالم .
نتمنى أن تجد هذه الفئة آذانا صاغية لأنهم متعبون حقا ، في التنقل ،والعيش

وللتواصل مع الجمعيتين اللتين تم معهما اللقاء :
*جمعية إرحالن للثقافة والفلاحة ... الرئيس السيد:زايد تقريوت الهاتف :0671755244
*جمعية أرحال نودرار للتنمية .....الرئيس السيد : سعيد أزكاغ الهاتف :0618581001

وإلى ملف آخر إن شاء الله.

Revue de Presse du Centre National des droits de l'homme